

محافظة المنيا
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة التوريدات

كراسة شروط ومواصفات

المناقصة العامة رقم (8)

طبقاً لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة
2018م ولانحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة
2019م وتعديلاتها

بمقر	الموافق	بم يوم	
إدارة التوريدات - بمبنى ديوان عام محافظة المنيا	2025/9/16	الثلاثاء	10

قيمة كراسة الشروط 351 جنية شاملة ضريبة القيمة المضافة و طابع شهيدوطابع قادرين باختلاف
تسددت القيمة بالقسيمة رقم -----

بتاريخ / / 2025م

وسيلة التواصل

إدارة التوريدات - تليفون وفاكس 0862375201

موبايل أ / عماد الدين 01001167590

بطاقة تعريف

اسم الشركة

المسمى التجاري

اسم مالك الشركة

المدير المسئول

العنوان الدائم

أرقام التليفونات

رقم الفاكس

بيانات البطاقة الضريبية

الرقم ----- بتاريخ -----
ملف ----- مأمورية -----
وترفق صورة ضوئية

بيانات التسجيل بالضريبة على القيمة المضافة

الرقم ----- وترفق صورة ضوئية منها

نموذج التوقيع

نموذج ختم الشركة

{ موضوع المناقصة }
المادة

شراء سيارة مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

عملية

تخضع هذه المناقصة العامة لجميع الشروط والقواعد المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019م وتعديلاتها وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في كراسة الشروط والمواصفات .

- عملاً بأحكام المادة (7) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص على " اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد " .
- ويتحتم على مقدم العطاء استيفاء بطاقة التعريف المرفقة مع إرفاق المستندات المطلوبة بداخل المظروف الفني0
- ويحظر على العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة التقدم بعطاءات أو عروض في هذه المناقصة0

- وكل عطاء مقدم من شركه يجب أن ترافقه صورته رسميه من عقد تأسيسها ومن نظامها الأساسي – وعند تقديم عطاء من منشأه تجاريه لأكثر من شخص واحد فيجب أن ترافقه صورته رسميه من عقد المشاركة وفي كلتا الحالتين فيجب أن ترافق الصورة المقدمة بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ونماذج من إمضاءاتهم على أن تكون هذه النماذج على ذات الصورة أو التوكيل - وإذا كان العطاء مقدم من شخص طبيعي أو معنوي فيجب أن يرفق بالعطاء صورته معتمدة من بطاقته الضريبية ومن شهادة تسجيله لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة .

وكل عطاء لا يقدم معه المستندات المطلوبة – أو تقدم معه مستندات غير كافية أو غير واضحة فالمحافظة حسب تقديرها المطلق الحق في استبعاد العطاء

تقديم العطاءات

تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين

للعرض المالي

والآخر

للعرض الفني

إحدهما

العرض الفني ويحتوي على :-

- التأمين المؤقت **30000** جنيه فقط وقدره - ثلاثون ألف جنيه مصرياً فقط لا غير.
- التأمين المؤقت يجب أن يكون سارياً لمدة ثلاثون يوماً بعد انتهاء سريان العطاء
- كراسة ال الخاصة بالمناقصة العامة موقعا علي جميع صفحاتها من مقدم العطاء ومختومة بخاتمة 0
- استيفاء جميع البيانات الخاصة بالموصفات الفنية الخاصة المرفقة بالكراسة.
- التسجيل بالبوابة الإلكترونية للمشتريات الحكومية والاشتراك في الفاتورة الإلكترونية 0
- سابقة التوريد والجهات التي تعاملت معها الشركة في نفس المجال 0
- بيانات القيد بالسجل التجاري - الصناعي - المستوردين 0
- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على القيمة المضافة
- صور البطاقة الضريبية 0
- بيان الشكل القانوني للشركة مقدمة العطاء 0
- أية مستندات أخرى يري مقدم العطاء تقديمها 0
- يتم تحديد نوع الصنف لكل نوع على حدة مع تقديم عينة لجميع البنود
- الكتالوجات الأصلية الكاملة للمعدات والأجهزة ومكوناتها موضحاً بها كافة المواصفات الفنية الدقيقة - و لا يعتد بنشرات الدعاية التي لا تتضمن المواصفات - كما تلتزم الشركة بتقديم كتالوجات التشغيل والصيانة عند التوريد .
- صحيفة الحالة الجنائية للفرد الطبيعي- و بطاقة الرقم القومي لرئيس مجلس الادارة أو المدير
- أية مستندات أخرى يري مقدم العطاء تقديمها .

العرض المالي

ويحتوي علي نموذج تقديم العطاء المالي لتحديد القيمة الإجمالية للعطاء شاملة كافة الالتزامات وكذلك ضريبة القيمة المضافة - رقم الحساب بالبنك (الرقم بالكامل) حيث يتم الدفع إلكترونياً- ويشترط أن لا يقترن العطاء المالي نهائياً بأية شروط أو تحفظات- والعطاءات التي تخالف هذا الشرط سيتم استبعاد النظر فيها 0

ويكتب على المظروف الفني

العرض الفني للمناقصة العامة رقم (8) جلسة الثلاثاء الموافق 2025/9/16
لعملية شراء سيارة مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

ويكتب على المظروف المالي

العرض المالي للمناقصة العامة رقم (8) جلسة الثلاثاء الموافق 2025/9/16
لعملية شراء سيارة مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

ويوضع المظروفان داخل غلاف مناسب يكتب عليه:-

السيد وكيل أول الوزارة سكرتير عام محافظة المنيا بداخلة عطاء المناقصة العامة رقم (8) جلسة الثلاثاء الموافق
2025/9/16 لعملية شراء سيارة مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

ويكون تقديم العطاءات إما بإرسالها بالبريد المسجل بعلم الوصول خالصة الأجر أو تسليمها لقدم القيودات بديوان عام
المحافظة بموجب إيصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته- ويجب أن تصل العطاءات في موعد غايته:-

الساعة	صباح يوم	الموافق	بمقر
10	الثلاثاء	2025/9/16	إدارة التوريدات بمبنى ديوان عام محافظة المنيا

حيث يتم فتح المظاريف الفنية فقط - ولن يلتفت نهائياً إلى أي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المحدد بعالية ولو
كانت مرسله من مقدم العطاء في تاريخ سابق للموعد المحدد لفتح المظاريف

ويحق لمقدمي العطاءات أو مندوبيهم المعتمدين حضور جلسة فتح المظاريف في أي وقت
سابق بـ 7 أيام من الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية يحق للمحافظة إجراء أي تعديل
بكراسة الشروط وسيتم إخطار الشركات والأفراد الذين قاموا بشراء كراسة الشروط بهذه
التعديلات وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من مستندات المناقصة وملزمة لمقدمي العطاء .

طريقة تقديم الشكاوي

- عملاً بأحكام المادة (5) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي
تنص علي " يتولى مكتب شكاوي التعاقدات العمومية التابع لوزير المالية مباشرة تلقي الشكاوي المتعلقة بأي
مخالفة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وفحصها واتخاذ قرار بشأنها دون مقابل..... الخ "

اللغة العربية

عملاً بأحكام المادة (7) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي
"اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من
المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح"

المبادئ الحاكمة للتعاقد

عملاً بأحكام المادة (6) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي "
تخضع طرق التعاقد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن لمبادئ الشفافية وحرية المنافسة , والمساواة , وتكافؤ
الفرص "

المكاتبات الرسمية

عملاً بأحكام المادة (8) من اللائحة التنفيذية للقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي
تنص علي " يجب ان تكون كافة المخاطبات والمراسلات المتبادلة من وإلى الجهات الإدارية والمتعاملين والمتعاقدين معها
بما في ذلك الإخطارات والقرارات , ومحاضر الجلسات وغيرها كتابة وبشكل يمكن الرجوع إليه لاحقاً , علي ان تكون صادرة
من الأشخاص المخول لهم ذلك من الطرفين , يجب الاحتفاظ بما يثبت تسليمها , ويكون تبادلها بالوسائل الواردة بالقانون
وهذه اللائحة والمنصوص عليها مسبقاً بمستندات الطرح.

- تتم المكاتبات والمراسلات عن طريق خطابات علي البريد.
- الوسيلة المستخدمة في إيصال المعلومات عن طريق التليفون أو الفاكس
- طريق الحصول علي المعلومات عن طريق البوابة الإلكترونية.

تجزئة محل العقد

عملاً بأحكام المادة (10) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي " يحظر اللجوء إلي تجزئة محل العقود التي تسري عليها أحكام هذا القانون بمقصد التحليل لتفادي الشروط والقواعد والإجراءات وغير ذلك من ضوابط وضمانات منصوص عليها فيه.

الاعتمادات المالية

عملاً بأحكام المادة (11) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي " يجب علي الجهة الإدارية قبل البدء في اتخاذ إجراءات الطرح التحقق من توافر الاعتمادات المالية المخصصة لديها لتنفيذ موضوع التعاقد الخ "

- الاعتماد المالي المخصص للعملية محل الطرح الخطة الإستثمارية للعام المالي 2026/2025م

التأمين المؤقت

يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت التأمين المؤقت يجب أن يكون سارياً لمدة ثلاثون يوماً بعد انتهاء سريان العطاء يؤدي التأمين المؤقت بأي من الوسائل التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية، ومنها وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني أو بأي صورة من الصورتين الآتي :-

- بموجب خطاب ضمان مصدرراً من احد المصارف المحلية المعتمدة والا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين الابتدائي .
- يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهة الإدارية التي تقرر الجهة العامة صلاحيتها للمصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية .
- وعملاً بقانون تنظيم التعاقدات يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت لضمان جديته ويستبعد كل عطاء لم يسدد مبلغ التأمين المحدد .
- إذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقاً للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الانتجاع إلى القضاء أو اتخاذ إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر أو استدانة من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور .

التأمين النهائي

علي صاحب العطاء الفائز أن يؤدي التأمين النهائي بالنسب وخلال المدد بالأحكام المبينة قرين الحالات الآتية :-

- عمليات شراء أو استئجار المنقولات والتعاقد علي مقاولات الأعمال وتلقي الخدمات والأعمال الفنية والدراسات الاستشارية ، خلال عشرة أيام عمل بنسبة (5%) من قيمة العقد تبدأ من اليوم التالي لإخطارة بقبول عطائه ، وبالنسبة للعقود التي تبرم مع متعاقد في الخارج يكون الأداء خلال عشرين يوم عمل ، ويتم الإخطار بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد ، الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ، ويجوز بموافقة السلطة المختصة منح مهلة إضافية للأداء بما لا يجاوز عشرة أيام عمل.
- يكون التأمين النهائي ضامناً لتنفيذ العقد ويتم الاحتفاظ به إلي ان يتم تنفيذ العقد بصفته النهائية بما في ذلك الضمان ، ويتم سداده بأية وسيلة يصدر بشأنها قرار من وزير المالية ومنها وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني او بأية صورة من الصورتين الآتيتين :-
- بموجب خطاب ضمان صادر من احد المصارف المحلية المعتمدة والا يقترن بأي قيد أو شرط وان يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت امر الجهة الإدارية مبلغاً يوازي التأمين المطلوب .

- يجوز لصاحب العطاء الفائز طلب أداء التأمين النهائي , أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهة الإدارية ذاتها أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون , متى كانت صالحة للصرف في التاريخ المحدد للأداء , علي أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً معدداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له , يكون موجهاً للجهة الإدارية المقدم إليها العطاء , بخصوص عملية بذاتها , يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين النهائي المطلوب , إلي حين تقديم صاحب العطاء بالموافقة علي الصرف , أو طلب هذه إتاحة ذلك المبلغ لها .

طريقة تقديم العطاءات

تطبيقاً للمادة (23) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص " تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين ، أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي .وتلتزم الجهة الإدارية بالحصول علي إقرار من مقدم العطاء يضمنه بمظروفه الفني يفيد التزامه بالتأمين علي العمالة وفقاً لقوانين التأمينات السائدة إذا تطلبت طبيعة العملية ذلك ، ويكون فتح مظاريف العطاءات في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من مقدمي العطاءات ، ويجوز لمقدمي العطاءات تفويض من يرونه لحضور جلسة فتح المظاريف شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك .
ويقتصر فتح مظاريف العروض المالية على العروض المقبولة فنياً .

الإيضاحات والاستفسارات

عملاً بأحكام المادة (42) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي " لصاحب العطاء المحتمل او من قاموا بشراء كراسة الشروط والمواصفات الحق في طلب أي إيضاحات كتابة بشأن ما ورد بها بداية من تاريخ النشر عن العملية علي مواقع بوابة التعاقدات العامة و بحد اقصي عشرة ايام قبل التاريخ المحدد لإنعقاد جلسة فتح المظاريف والموضح بمستندات الطرح الخ .

مدة سريان العطاءات

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه اعتباراً من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء وبغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة المحافظة ولمدة لا تقل عن تسعون يوماً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية وللحفاظة الحق في طلب التجديد طالما أن العطاء لا يزال نافذ المفعول - وفي حالة عدم قيام مقدم العطاء بالرد على طلب التجديد في الموعد فإن ذلك يعتبر قبولاً منه لتجديد العطاء ، وإذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت المودع منه حقا للمحافظة دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات

فئات الأسعار

- على مقدمي العطاءات مراعاة ما يلي عند إعدادهم لقائمة فئات الأسعار (العرض المالي):-
- تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة وذلك بالعملة المصرية رقما وحروفا وباللغة العربية ويجب أن تكون قائمة الأسعار وجميع أوراق العطاء موقعه ومؤرخة من مقدم العطاء
 - لا يجوز الكشط أو المحو في جدول فئات الأسعار وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقما وحروفا وتوقيعه
 - لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بيانات محددة بكراسة الشروط والمواصفات أو إجراء أي تعديل فيها مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنها المظروف الفني
- الفئات التي يحددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها والتي بتكديدها مقدم العطاء بالنسبة إلى كل بند من البنود وشاملة جميع الضرائب والرسوم وضريبة المبيعات وأي ضرائب أخرى

طريقة تقديم العطاءات

تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين ، أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي .ويكون فتح مظاريف العطاءات في الوقت والمكان المحددين بكراسة الشروط والمواصفات في جلسة علنية عامة بحضور من يرغب من مقدمي العطاءات ، ويجوز لمقدمي العطاءات تفويض من يرونه لحضور جلسة فتح المظاريف شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك .

ويقتصر فتح مظاريف العروض المالية على العروض المقبولة فنياً .

تعديل حجم العقد

عملاً بأحكام المادة (46) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للجهة الإدارية أن تعدل عقودها بالزيادة أو بالنقص وبما لا يجاوز 25% من كمية كل بند العقود والمقولات , وبما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند لباقى العقود بذات الشروط والمواصفات والأسعار.

ويتعين لتعديل العقود الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم , وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص.

التأخير في تنفيذ العقد

عملاً بأحكام المادة (48) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص على "إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد , جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته".

وفي حالة عدم الالتزام بالتنفيذ لسبب راجع للمتعاقد يُحصل مقابل للتأخير يُحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر وفقاً للآتي:-

في مقاولات للأعمال بما لا يجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة 10 % من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة 10% من المدة الكلية للعملية , ويزيد مقابل التأخير إلى نسبة 15% إذا جاوزت مدة التأخير وذلك.

في باقي العقود بما لا يجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة 3% من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة 10% من المدة الكلية للعقد , ويزيد مقابل التأخير إلى نسبة 5% إذا جاوزت مدة التأخير ذلك. يجوز تجزئة العقد طبقاً للشروط والإجراءات وغير ذلك من ضوابط وضمائم منصوص عليها فيه.

الفسخ الوجوبي للعقد تلقائياً وشطب المتعاقد من سجل المتعاقدين

العقد في الحالات الآتية

يجب فسخ

:-

1- إذا تبين أن المتعاقد أستعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أو في حصوله على العقد .

2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار

3- إذا أفلس المتعاقد أو أعسر .

ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائياً ويشطب أسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليها في البندين (1,2) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة .

الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ على الحساب

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه .

ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة ، ويخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين في العقد .

وفي جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية ، كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل الخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها ، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الإستحقاق ، دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

يكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة , يخطر به المتعاقد يكاب يرسل بخدمة البريد السريع.

وفاة المتعاقد

عملاً بأحكام المادة (52) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م والتي تنص علي " في حالة وفاة المتعاقد أثناء التنفيذ ، يحق للجهة الإدارية إنهاء العقد ورد التأمين النهائي للورثة ما لم يكن لها مطالبات قبل المتعاقد أو السماح لهم بالاستمرار في تنفيذ العقد ، وإذا كان العقد مبرماً مع أكثر من متعاقد وتوفي احدهم جاز للجهة الإدارية إنهاء العقد مع رد التأمين النهائي ما لم يكن لها مطالبات او السماح لباقي المتعاقدين بالاستمرار في تنفيذه "

مدة التوريد

مدة التوريد :- يفضل أقصر مدة للتوريد

المواصفات الفنية لعملية شراء سيارة مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

المحرك	(1400) سي سي tsi تريبو
الشكل الخارجي	سيدان
لون السيارة	اسود
عدد الابواب	4
المقاعد	5
سعة صندوق الامتعة الخلفي	600 لتر
الطول	4689 مم
العرض	1829 مم
الارتفاع	1470 مم
سعة الخزان	50 لتر

150 حصان	قوة المحرك
4	عدد الاسطوانات
16	الصبايات
250 (1500-5000)	العزم
1263	الوزن
250 نيوتن / متر	عزم الدوران
اوتوماتيكي من 8 سرعات	ناقل الحركة
(0:100) كم / ساعة في 8.7 ثانية	التسارع
حوالي 5.5 لتر / 100 كم	استهلاك الوقود
جنود مقاس 17 بوصة اطار R17 205/55	مواصفات الاطار
14.3 سم	ارتفاع عن الارض
suedie	مواصفات داخلية للسيارة
اضاءة داخلية محيطية	
فتحة شنطة خلفية بحساس القدم	
نظام دخول بدون مفتاح	
Two tone wheel Foot sensor Keyless entry Suedia/leather lounge	
ويشترط : تكون مجهزة مروريا بسرينة وفنار وفسفوري عاكس	

• تقدم كتالوج للنموذج

البرنامج الزمني المتوقع للإجراءات .

عملاً بأحكام المادة (19) من قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018 ، يجب أن تتضمن كراسة الشروط على وجه الخصوص طريقة التعاقد والمواصفات والأطر الفنية لموضوع التعاقد ومكان التنفيذ والبرنامج الزمني المتوقع للإجراءات ومواعيد ومكان انعقاد الجلسات .

م	الإجراءات	التاريخ	مكان انعقاد الجلسات
1-	محضر لجنة فتح المظاريف الفنية	بعد 20 أيام من الإعلان	محافظة المنيا بديوان عام إدارة التوريدات
2-	محضر لجنة البت الأول	بعد اسبوع من محضر فتح المظاريف الفنية	
3-	محضر البت الفني	شهر من محضر البت الأول	
3-	محضر فتح المظاريف المالية	بعد 15 يوم من البت الفني	
4-	محضر لجنة البت المالي	بعد أسبوع محضر لجنة فتح المظاريف المالية الثاني	

طريقة وألية الترسية

يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والشروط والمواصفات المحددة بكراسة الشروط والمواصفات تتم ترسيه المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً وذلك بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية مع الأخذ في الاعتبار العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف موضوع التعاقد وطبيعته .
وفي جميع الأحوال يخطر صاحب العطاء الفائز بقبول عطائه .

فتح المظاريف المالية

بعد الانتهاء من دراسة العروض الفنية والتحقق من مطابقتها للمواصفات والشروط المطروحة على أساسها المناقصة سيتم إعلان أسباب القرارات الخاصة بالقبول أو الاستبعاد الفني في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض بديوان عام المحافظة وبعد انقضاء سبعة أيام سيتم إخطار العطاءات المقبولة فنياً فقط بموعد ومقر انعقاد لجنة فتح المظاريف المالية السابق تقديمها منهم ليتسنى حضورهم أو مندوبيهم أعمال اللجنة 0

محافظة المنيا
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة التوريدات

يوضع في المظروف المالي

جدول فئات الأسعار للمناقصة العامة رقم (8) جلسة الثلاثاء الموافق 2025/9/16 لعملية شراء سيارة
مجهزة مرورياً لإدارة مرور المنيا

م	الأصناف المطلوبة	الكمية	الوحدة	الفئة		الأجمالي		التفقيط
				قرش	قرش	قرش	قرش	
1	سيارة مجهزة مرورياً	1	عدد					
الأجمالي فقط لاغير شامل ضريبة القيمة المضافة								

أقر بأنني قد أطلعت وفحصت جميع الشروط العامة والخاصة الموضحة تفصيلاً بمراسلة المناقصة وتحققت من جميع تفصيلاتها – وأقر بأنني قد تفهمت تماماً كافة التفاصيل وتقدمت بعتاني في هذه المناقصة على أساس ذلك مع التزامي بكافة القواعد والشروط التي نص عليها قانون المناقصات رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية ونقر بالالتزام التام بكافة ما جاء بمراسلة الشروط وبكافة مستندات العرض الفني المقدم منا بمراسلة فتح المظاريف الفنية التي تمت بتاريخ

مقدم من شركة العنوان المدير المسنول/ تليفونات أرقام فاكس

تحريري / 2025/

أمضاء مقدم العطاء

إقرار مقدم العطاء

أنا الموقع أدناه

المدير المسئول لشركة

أقر بأنني قد أطلعت وفحصت جميع الشروط والمواصفات الخاصة بهذه المناقصة العامة وتحققت من جميع تفصيلاتها وتفهمت تماما لكافة ما جاء بها وتقدمت بعطائي على أساس ذلك ملتزما بكافة القواعد والشروط التي نص عليها قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 م وتعديلاتها وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في كراسة الشروط والمواصفات .

وهذا إقرارا مني بذلك ،،،

تحريرا في / / 2025م

إمضاء مقدم العطاء وخاتم الشركة